



العلاقة بين نفقات الموازنة الاستثمارية وارباح الشركات وانعكاسها على

الحصيلة الضريبية دخل الشركات للسنوات من 2008 – 2020

The relationship between the investment budget expenditures and corporate profits and its reflection on the corporate tax proceeds for the years from 2008 - 2014

الباحث : مازن سعد جاسم / جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/

mazinsaad199@gmail.com

Mazin Saad Jasim /

أ.م. د سعد سلمان عواد / جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/

awadsaad65@gmail.com

Assistant Professor Dr. Saad Salman Awad / 07901768455

المستخلص

تعتبر نفقات الموازنة الاستثمارية من العوامل الاساسية في النمو الاقتصادي لأي دولة ، ومالها من تأثير على مختلف فعاليات الاقتصادية ومنها أنشطة الشركات العاملة في مختلف قطاع التي تزيد من ارباح الشركات والتي تعتبر من اهم الدخول الخاضعة للتحاسب الضريبي ، وان هذا النمو يؤدي الى زيادة الارباح الشركات وبالتالي ينعكس ايجاباً على الايرادات الضريبية ، لما شهده من نمو اقتصادي ، اذ تعتبر الضرائب انها احد الروافد المهمة في تمويل النفقات العامة ، بالإضافة الى انها احد ادوات السياسة الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن انها اداة تستخدمها الدول في توجيه الاستثمار ، يهدف البحث معرفة علاقة نفقات الاستثمارية بأرباح الشركات وانعكاسها على الحصيلة الضريبية الشركات ولذلك استند على فرضية مفادها هل تؤثر الزيادة في نفقات الموازنة الاستثمارية في ارباح الشركات الى اي مدى يمكن ان تؤثر على الحصيلة الضريبية الشركات

الكلمات المفتاحية : نفقات الموازنة الاستثمارية ، ارباح الشركات ، حصيلة الضريبة

The investment budget expenditures are one of the main factors in the economic growth of any country, and its impact on various economic



activities, including the activities of companies operating in various sectors that increase corporate profits, which are considered among the most important incomes subject to tax accounting, and that this growth leads to an increase in corporate profits and thus It reflects positively on tax revenues, due to the economic growth it witnessed Taxes are considered one of the important tributaries in financing public expenditures, in addition to being one of the tools of economic policy through which economic stability is achieved, as well as a tool used by countries in directing investment. It was based on the hypothesis that does the increase in the investment budget expenditures affect the profits of companies, to what extent can it affect the corporate tax proceeds

Keywords: investment budget expenditures, corporate profits, tax proceeds

المقدمة :

لم تعد نفقات الموازنة العامة بقسميها الجاري والاستثماري اداة لتلبية حاجات الحكومة للقيام بواجباتها فقط ، انما اصبح لها اهداف اخرى رئيسية منها تنفيذ السياسة الاقتصادية للبلد ومن هنا تناول البحث مشكلة علاقة ما تنفقه الحكومة من نفقات استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والارباح التي يمكن للشركات من تحقيقها جراء هذه النفقات وما هي انعكاس هذه العلاقة على الحصيلة الضريبية وخاصتا حصيلة ضريبة المفروضة على الشركات ، هل هناك اثر من زيادة النفقات الاستثمارية على الحصيلة ضريبة الشركات من خلال زيادة ارباح الشركات ، اذ جاءت فكرة البحث قياس ذلك الاثر على الحصيلة الضريبية المجابة من تحاسب الضريبي لنشاط الشركات ومعرفة نوع العلاقة بينهما ، هل زيادة او التخفيض في النفقات الاستثمارية يؤدي الى زيادة او انخفاض الارباح الشركات التي يمكن قياسها من خلال حصيلة ضريبة الدخل المفروضة على ارباح الشركات ، وعلى هذا الاساس فقد تضمن البحث ثلاث محاور رئيسية حيث كان المحور الاول



منهجية التي اعتمدها البحث والمحور الثاني الاطار النظري للنفقات الموازنة الاستثمارية وارباح الشركات والحصيلة الضريبية اما المحور الثالث فقد تناول الجانب العملي والتطبيقي فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول : منهجية البحث

المحور الثاني : الاطار النظري

المحور الثالث الاطار العملي والتطبيقي

المحور الاول

منهجية البحث

1-1 - مشكلة البحث

ان ارباح الشركات العاملة في العراق تتأثر بشكل كبير بالنفقات العامة للدولة وخاصة نفقات الموازنة الاستثمارية منها ، التي يتم تخصيصها ومن ثم انفاقها سنوياً بمختلف المشاريع الاستثمارية للدولة ، اذ ان هذه النفقات لها تأثير على ارباح الشركات ، اذ بزيادة في نفقات الاستثمارية تؤدي الى زيادة اعمال الشركات بمختلف القطاعات التي بدورها تؤدي الى زيادة ارباحها وبالتالي ينعكس على الحصيلة الضريبية من خلال الضرائب السنوية المجبأة من مختلف أنشطة الشركات و كذلك الحال عندما يكون هناك ترشيد في نفقات الموازنة الاستثمارية للدولة تؤدي الى انخفاض في اعمال الشركات الذي يؤدي الى انخفاض ارباح شركات الذي ينعكس سلباً على الحصيلة الضريبية

هل الزيادة او تخفيض في نفقات الموازنة الاستثمارية لها علاقة بارباح الشركات الى اي مدى ممكن ان تؤثر هذه العلاقة على الحصيلة الضريبية

1-2- فرضية البحث

هل تؤثر الزيادة في نفقات الموازنة الاستثمارية في ارباح الشركات الى اي مدى يمكن ان تؤثر على الحصيلة الضريبية الشركات

1-3- اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال معرفة العلاقة نفقات الموازنة الاستثمارية التي تنفقها الدولة على جميع المشاريع الاستثمارية وارباح الشركات ففي حالة زيادة تلك نفقات للدولة تؤدي الى زيادة ارباح



الشركات ومن ثم زيادة بالحصيلة الضريبية للشركات وفي حالة تقليل تلك النفقات تؤدي الى انخفاض الارباح الشركات وبالتالي انخفاض في حصيلة الضريبية للشركات .

4-1- هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على علاقة بين نفقات الموازنة الاستثمارية وارباح الشركات الخاضعة لتحاسب الضريبي وكيف يتم استثمار هذه النفقات في تحقيق زيادة في ارباح الشركات ومن ثم زيادة في الحصيلة الضريبية

5-1- حدود البحث

1-5-1- حدود المكانية ، وزارة المالية العراقية – الهيئة العامة للضرائب

2-5-2- حدود الزمانية تم اختيار السنوات (2008-2020) للنفقات الموازنة الاستثمارية والحصيلة ضريبة الشركات

المحور الثاني

التأطير النظري

2-1- اساسيات الموازنة العامة :

2-1-1 تعريف الموازنة العامة

كثيرة هي كتب المالية التي تناولت بالشرح والتفصيل موضوع تعريف الموازنة العامة سوف نعرض بعض تعاريف التي وردة في مختلف كتب المالية العامة ، وتعرف الموازنة العامة "على أنها خطة تفصيلية بكيفية التصرف بالموارد أو هي خطة توضح كيفية استغلال الموارد المتاحة وكيفية تحقيق تلك الموارد في مدة زمنية معينة" (الجميل سرمد كوكب، 2008: 23) وكما عرفت ايضاً بأنها بيانات تقديرية لإيرادات ومصروفات الدولة عن فترة مالية مقبلة عادة ما تكون سنة، وعرفت هي تقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي سوف تقوم الدولة بتحقيقه وتبحث عن وسائل تمويل هذا النشاط (مجدي شهاب ، 2004: 47)



وكذلك عرفت هي برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع من خلالها الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (القيسي اعاد ، 2015 : 89)

2-2 خصائص الموازنة العامة :

1-2-2 وحدة الموازنة العامة:

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة العامة هناك وثيقة واحدة تضم جميع النفقات والإيرادات الدولة وليس وثائق متعددة فلا يمكن ان تكون لكل وزارة من الوزارات موازنة خاصة بها بوثيقة مستقلة وانما تجمع بوثيقة واحدة يطلق عليها قانون الموازنة العامة .

2-2-2 عمومية الموازنة العامة :

يستوجب مبدأ العمومية او الشمول ان تدرج في الموازنة العامة للدولة كافة الإيرادات وكافة النفقات دون اجراء اي مقاصة بينها، وبمعنى اخر ان الادارة السليمة للأموال العامة تقتضي ان تقيد في حقل الإيرادات كالضرائب والرسوم والاموال التي تجبى وتحصل لحساب الخزينة مهما كان مصدرها ونوعها ومقدارها ، وان تقيد في حقل النفقات كل المبالغ التي تصرف من حساب الخزينة مهما كانت الغاية من انفاقها دون اي نقص او اقتطاع.(محمد المعارك ومحمد شفيق ، 2003 : 60)

3-2-2 سنوية الموازنة العامة :

ان تكون الموازنة دورية حتى يتحقق الاشراف البرلماني على اعمال الحكومة ، لذا يجب ان يكون الاذن بالنفقات والإيرادات لفترة محدودة وقد جرى العادة على ان تكون الفترة اثني عشر شهراً وتعتبر هذه المدة معقولة ، لأنها لو طالأت اكثر من سنة لجعلت الرقابة البرلمانية ضعيفة ولو قصرت عن هذه المدة لأدت الى تعطيل النشاط الحكومي . (محمد مراد، 2004: 267)

4-2-2 توازن الموازنة العامة :

ان قاعدة توازن الموازنة ان يكون تقديرات الإيرادات متوقع الحصول عليها مقارنة لتقديرات النفقات العامة التي سوف تنفها خلال السنة القادمة، والغرض من ذلك هي لتقادي الوقوع في مشكلة العجز والفائض في الموازنة، اذا كان هناك زيادة الإيرادات على النفقات ينتج فائضا



في الموازنة العامة وعكسه يصبح العجز في الموازنة العامة (الخطيب و المهاني، 2008 :284)

2-3 مكونات الموازنة العامة :

تتكون الموازنة العامة من جانبين هما :

1-3-2 النفقات العامة : عرفت من بعض مختصين بالمالية العامة (على انها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة) (الحاج، 2009: 122)

ومن خلال هذا التعريف يمكن معرفة اركان نفقات العامة العامة :

أ- النفقات العامة مبلغ نقدي تمتاز نفقات الدول في الوقت الحاضر تكون نقدية (شهاب ، 2015 : 193)

ب- صدور النفقة من شخص عام (جهة او هيئة) من الشروط الاساسية لاعتبار النفقة عامة (نفس المصدر السابق)

ج- تحقق النفقات العامة نفع عام من المعروف ان الاهداف الاساسي للنفقات العامة هو اشباع حاجات عامة (الجنابي ، 2009 : 19)

وتقسم النفقات الموازنة العامة الى قسمين هما :

1- نفقات الحقيقية :

وهي تلك النفقات التي تصرفها الدولة للحصول على سلع وخدمات او رؤوس الاموال المنتجة ، وهنا يمكن ان نقسم النفقات الحقيقية الى نفقات جارية ونفقات الاستثمارية ، حيث تعرف النفقات الجارية هي تلك النفقات التي تقوم به الدولة لغرض توفير حاجات عامة جارية و حصول على سلع وخدمات وبذلك تكون هذه النفقات بشكل الدورية ومتكرر في كل سنة . (العلي و كداوي، 1988: 84) ، اما النفقات الاستثمارية هي تلك النفقات التي يتم تخصيصها من قبل الدولة من اجل انشاء المشاريع الانتاجية جديدة او تطوير وتوسيع مشاريع قائمة عن طريق انفاقها على شراء الآلات والمعدات اللازمة من اجل زيادة وتطوير الانتاج . (شهاب، 1989: 33)

2 - نفقات التحويلية :

وهي تلك النفقات التي تقوم الدولة بأنفاقها ولا تحصل الدولة مقابلها على سلع او خدمات ، وانما تقوم بتحويل جزء من الدخل الوطني من فئة معينة بالمجتمع الى فئات اخرى (القيسي ، 2015 : 46) واستخدامه الدولة من اجل تحسين الحالة المعاشية لبعض افراد المجتمع . (مساعدة و عقله، 2011: 84)



2-3-2 الإيرادات العامة :

ان الدولة عندما تقوم بوظائفها المتعددة من خلال استخدام النفقات العامة ، فهي تحتاج موارد مالية لتغطية تلك النفقات وان هذه الموارد تسمى بالإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة لغرض لتغطية النفقات العامة (الهييتي و الخشالي، 2006 :81) وقد تتكون هذه الإيرادات من نوعين هما:

1- الإيرادات العادية : وتحصل الدولة على هذه الإيرادات من خلال نوعين من الإيرادات العادية هما

- أ- الإيرادات الدولة من املاكها : تحصل الدولة على بعض إيراداتها من الاملاك التي تملكها الدولة ويطلق عليه بالدومين ومن امثلتها (دومين العقاري ، والدومين الزراعي ، الدومين التجاري وصناعي ، دومين المالي) (مراد ، 2004 : 120)
- ب- الإيرادات السيادية : وتتألف من (الضرائب ، الرسوم ، الاتاوات ، الغرامات ، الاعانات)

ثانياً : الإيرادات غير العادية : وتتألف هذه من القروض و الاصدار النقدي الجديد (الهييتي، الخشالي، ، 2006:84)

2-4 النفقات الاستثمارية :

2-4-1 تعريف النفقات الاستثمارية

تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة الاستثمارية سوف نذكر منها حيث عرفت من قبل الفضل والنور على انها (تعبير كمي للبرامج الاستثمارية لفترة مستقبلية طويلة الاجل يوافق عليها ويربطها المسؤولين ويتخذون هدف واساساً للرقابة لأفضل استثمار للموارد المتاحة (الفضل مؤيد ونور، عبد الناصر، المحاسبة الادارية 2002، ص 211) وكذلك عرفت من قبل (kinney) على انها عملية لتقويم المشاريع المقترحة طويلة الاجل او مسار الانشطة التشغيلية بهدف تخصيص الموارد المحددة (kinney,barfield&raiborn,cost Accounting ,4th edition:601 , south wstern):traditions Innovaion



2-4-2 اهمية الموازنة الاستثمارية (عبد الحميد ، 2018 : 489)

- 1- تساهم الموازنة الاستثمارية في الحصول على افضل الموجودات خلال فترة زمنية قياسية
 - 2- تساعد على ثبات واستمرار في العمل من خلال التخطيط المنظم في وقت الحصول على الموجودات
 - 3- تساعد الادارة الوحدات الاقتصادية في التخطيط بشكل صحيح
 - 4- تساعد في تقييم المشاريع وتحديد العائد (الربحية) ومقدار المخاطرة المصاحبة للأرباح
- 2-5-1 مفهوم الشركة:

تعتبر الشركة بانها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم في مشروع معين يهدف الى الربح بتقديم حصته من المال او الاعمال او الاثنين معاً ، وعلى ان يتقاسمون ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح او خسارة وتختلف المسؤولية عن ديون الشركة باختلاف نوع الشركة حيث تم تقسيم الشركات الى نوعين هما:

شركات الاشخاص

شركات الاموال

1- شركات الاشخاص : هي تلك الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء ، اي تعتبر الصفة الاساسية في تكوين شركات ، وتعتمد هذه الشركات عند تكوينها على العلاقة الشخصية بين الشركاء والثقة المتبادلة بينهم وتقسم الى الانواع التالية (عثمان ، 2018 : 3) :

أ- المشروع الفردي : هي الشركة المؤلفة من شريك واحد طبيعي وتكون طبيعة المسؤولية في هذه الشركة مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة . (جمعة ، درويش، 2010 : 35)

ب- الشركة البسيطة : هي الشركة التي تتكون من عدد من الأشخاص على ان لا يقل عددهم عن شخصين ولا يزيد عن خمسة أشخاص يقدمون حصصاً من رأس المال أو يقدم واحد منهم أو أكثر عملاً والآخرين مالا.

ج- شركة التضامنية : وهي تلك الشركة التي تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد على خمسة وعشرون ويكون لكل واحد منهم حصة فيها



ويكونون مسؤولين على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع

التزامات الشركة.

2- شركات الاموال : وهي الشركة التي ينقسم رأس مالها الى اسهم متساوية قابلة للتداول ،

وتكون مسؤولية الشركاء فيها بمقدار ما قد ساهموا في تكون رأس مالها ، اي بان الشركة

مستقلة بشخصية معنوية عن شراكها (شعيب و كامل ، 2013 : 5) وتقسم شركات الاموال

الى عدة اقسام نذكرها :

أ- الشركات المساهمة : هي التي يُقسم فيها رأس المال إلى اقسام متساوية، يطلق على

كل منها سهم، يكون قابلاً للتداول، غير قابل للتجزئة ومن امثلتها كالشركات الصناعية

والتجارية والزراعية ونحوها.

ويعتبر مدير الشركة وعمالها أجراء عند المساهمين، وتوزع الأرباح على الأسهم حسب

رأس المال.

ب- الشركات المحدودة : هي شركة تتألف من عدد من الأشخاص لا يزيد عددهم عن خمسة

وعشرون يكتبون فيها باسمهم ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية

لأسهم التي اكتتبوا بها. (راضي، 2011 : 40).

2-5-2 مفهوم ارباح الشركات :

هي الايرادات التي تحصل عليها الشركة بعد سداد كافة نفقات الانتاج ، اي بعد

تسديد كافة مصاريف عناصر الانتاج (مواد ، اجور ، مصاريف) التي شاركت

بالإنتاج ، بالإضافة الى سداد بعض الالتزامات الاخرى (حسن ، 2014 : 42) ، لذا

يمكن تعريف صافي الربح على انه الفرق بين الايرادات المتحققة من العمليات

خلال فترة زمنية مالية معينة وما يقابلها من تكاليف تاريخية التي تمثل المصاريف

التي تحققت خلال نفس الفترة (الخرسان ، 2020 : 48) ومن خلال التعريف الوارد

يمكن معرفة خصائص صافي الربح وتتخلص بما يلي :

(1) ان الارباح تحسب على عمليات قد حدثت فعلاً

(2) تحسب الارباح على اساس فرض الفترة المحاسبية ، ويترتب على ذلك اعطاء

بعض المعلومات عن اداء الشركات



(3) تحسب الأرباح على أساس مبدأ تحقق الإيراد ويتطلب ذلك تعريف على

الإيرادات وطرق قياسها وأقرارها

(4) تحسب المصاريف على أساس الكلفة التاريخية (نفس المصدر السابق)

2-6 العلاقة بين نفقات الموازنة الاستثمارية وأرباح الشركات وانعكاسها على الحصيلة

الضريبية

تأتي علاقة بين نفقات الموازنة الاستثمارية وأرباح الشركات من خلال تفسير معامل المضاعف للنفقات الحكومية والذي يقصد به هو المعامل الذي يبين مقدار التغير في دخل القومي الناجم عن تغير في الانفاق الحكومي ، إذ أن التوسع في الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الدخل بشكل عام ، بالإضافة إلى ظهور دخول جديدة وتتمثل (الأجر ، ريع ، فوائد ، ربح) . (الخطيب شحادة ، 2007 : 100) ويتم ذلك من خلال زيادة نفقات العامة (الجارية ، الاستثمارية) التي سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة لقيام بواجبتها اتجاه أفراد المجتمع ، إذ تعتبر هذه النفقات وخاصة الاستثمارية منها، هي نفقات مولدة أو منتجة من خلال تنشيط السوق الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الأرباح والدخول للأفراد وقدرة الدولة على فرض الضرائب . (هلال . 2016 : 769)

2-7-1 مفهوم وتعريف الضريبة

لقد اختلف الباحثين والمختصين بالمالية في وجهات نظرهم ، فقد كثرت تعاريف الضريبة على وفق الجوانب المالية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والاجتماعية ، إذ تم تسلط كل منهم على جزء من مفاهيم الضريبة ، وكانت نتيجة تطور مفهوم الضريبة فقد تعددت تعاريفها التي جاء بها الفقهاء في شأنها (أبو حشيش، 2010 : 17) ومن هذه التعاريف التي أتى بها الفقهاء نذكر منها :

(1) الضريبة هي فريضة مالية نقدية تحصلها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف

تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من فلسفتها السياسية . (عادل العلي ،

2011 : 122)



(2) الضريبة هي فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة على وفق قانون ، أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها. (نور وعدس والشريف، 2008 : 13)

2-7-2 خصائص الضرائب

1. مبلغ من المال : كانت الضرائب تحصل في بداية ظهورها عيناً مثل اقتطاع جزء من المحاصيل الزراعية ، ولكن في العصر الحديث وبعد انتشار النقود بدأت تستوفى نقداً ، لما في ذلك من دقة في احتساب مبلغ الضريبة فضلاً عن سهولة جبايتها (المهاني وآخرون ؛ 2017 : 20)
2. الضريبة فريضة إلزامية : لا يملك المكلف الاختيار بدفع الضرائب أم لا فهو مجبر على دفعها سواء كان مستعد أم لا ، إذا امتنع عن دفعها فيقع تحت طائلة القانون لأن تعتبر الضرائب من الديون الممتازة للدولة (البعاج و الكرعوي ، 2014 : 21)
3. الضريبة تفرضها الدولة : في مختلف الأنظمة السياسية فإن الضريبة لا تفرض أو تجبى أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبة التي تقوم بتنفيذ القوانين المالية الصادرة من السلطة التشريعية (الخطيب وشامية، 2005: 146)
4. تدفع الضرائب بدون مقابل مباشر :يتم دفع الضرائب من قبل افراد المجتمع الا انها لا تعتبر ثمناً مقابل خدمة خاصة يحصل عليها مثل الرسم وإنما يتم دفعها من قبل الافراد بصفتهم اعضاء بالمجتمع (حمدي، 2015: 129)
5. تجبى الضرائب بصورة نهائية : ان يقوم المكلف بدفع الضرائب المتحققة عليه بصورة نهائية وتجبى هذه الضرائب وفقاً للقانون، وليس هناك مجال للاستعادة مبلغ الضريبة كلاً أو جزءاً . (عناية ، 1990 : 346)
6. تهدف الضرائب تحقيق النفع العام : ان الهدف الاساس للضرائب هو تحقيق النفع العام للمجتمع ، وقد نصت القوانين المالية على هذا المعنى من خلال عدم استخدام الحصيلة الضريبية والاموال العامة في اشباع حاجات خاصة. (ابو العلا وآخرون ، 2006 : 24)



2-7-3 الأهداف فرض الضرائب :

عند فرض الضرائب تسعى الدول لتحقيق جملة من الأهداف وهي :

1. الهدف المالي : ان الغرض الاساسي من فرض الضرائب في معظم دول العالم هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها العامة. (اسماعيل ، 2001 : 33)
2. الهدف الاقتصادي : تعد الأهداف الاقتصادية للضرائب من اهم الأهداف في الوقت الحاضر ، فان الضرائب لا تستقطع بدون ان يكون لها تأثيرات على الاستهلاك والانتاج والادخار فضلاً عن الاستثمار . (الخطيب والشامية ، 2007 : 153)
3. الهدف الاجتماعي : تعتبر الأهداف الاجتماعية من الأهداف المهمة في العصر الحديث، اذ تستخدم الحكومات الضرائب كأداة لمعالجة الفوارق الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي (عزيز ومجد ، 2021 : 496)

2-7-4 انواع الضرائب :

تقسم الضرائب الى نوعين رئيسيين هما :

1. الضرائب المباشرة : هي الضرائب التي يتحمل عبئها المكلف بصورة مباشرة ، اذ لا يمكن نقل عبئها الى شخص اخر وتوجد عدة صور لهذه الضريبة ، اي بمعنى تفرض على ما يكسب المكلف من اموال وتتخذ هذه الضريبة (الدخل ، وراس المال) وعاء . (عقيل مكي ؛ 2019 : 34)
2. الضرائب غير المباشرة : هي المبالغ النقدية التي تقطع من اموال المكلف بصورة غير مباشرة عن طريق محاسبته على احداث ووقائع وتصرفات مالية تصدر منه ، وتعتبر دلالة على ما يتمتع به من ثراء ، وهي نوعان ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول . (علوان و الزباني و نجية ميلاد ، 2008 : 91)

2-7-5 مفهوم الحصيلة الضريبية :

تعد الحصيلة الضريبية احد الأهداف الرئيسية والاساسية للضرائب ، اذ ان الحصيلة الضريبية هو الناتج النهائي لعملية فرض الضرائب حيث تعتمد الدول عند الانفاق على



الايادات العامة التي يمكن الحصول عليها . فقد تناول الباحثون العديد من تعاريف نذكر منها :

(1) فقد عرفها الشافعي على انها " هي جميع المبالغ التي تحصل من قبل الادارة الضريبية بفرض الضرائب على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لها قانوناً في الدولة خلال مدة زمنية محددة " (الشافعي ، 2005 ، :4)

(2) اما الكرخي فقد عرفها " مجموعة المبالغ التي تحصل عليها الدولة من خلال فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي " (الكرخي ، 2012 ، :69)

(3) واخيراً عرفها البغدادي على انها " هي الاموال التي تجبها السلطة الضريبية من المكلفين سواء كانوا اشخاص طبيعيين (افراد) او معنويين (شركات) بعد تحديد المادة الخاضعة للضرائب من دخولهم بموجب القوانين والتعليمات في النظام الضريبي " (البغدادي ، 2015 : 79)

2-7-6 طرق تحصيل الضرائب :

1. التحصيل المباشر : يقوم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مباشرة الى الادارة الضريبية ، وتعتبر من اكثر الطرق شيوعاً لما تمتاز به من سهوله وبساطة في التطبيق ، وقد يتم تسديد مبلغ الضريبة دفعة واحدة او قد يتم تقسيطه الى عدة دفعات . (الخرسان ، 2020 : 409)

2. التحصيل بطريقة الاستقطاع المباشر: تستخدم هذه الطريقة من قبل الادارة الضريبية في العديد من دول العالم حسب قواعد الخاصة بكل دولة اعتماداً على القانون الضريبي النافذ ، وتعتبر هذه الطريقة أداة فعالة في تحصيل مبالغ الضرائب . (الخرسان ، 2020 : 410)

3. التحصيل عن طريق موظفي الادارة الضريبية : بموجب هذه الطريقة تقوم الادارة الضريبية بإرسال احد موظفيها ممثل عنها (جابي) يسعى هو الى المكلف لتحصيل مبلغ الضريبة منه وتطبق هذه الطريقة في المناطق التي ينعدم فيها وجود دائرة للجباية (اسماعيل، 2001: 655)



المحور الثالث

التأطير العملي

3-1 النفقات الاستثمارية في العراق :

تنقسم نفقات الاستثمارية في العراق لنوعين من النفقات هما نفقات لغرض الانشاء او لغرض التجهيز السلع والخدمات ، و تتم عملية صرف نفقات الاستثمارية في العراق عن طريقين هما :

- (1) الانفاق من قبل الحكومة الاتحادية المتمثلة بالوزارات والدوائر غير مرتبطة بوزارة
 - (2) الانفاق عن طريق المجالس المحافظات (المنحلة) او من قبل المحافظات
- ان الطريقة الاولى هي التي كانت سائدة ومعتمدة في الانفاق الاستثماري على مستوى كافة الدوائر التابعة للوزارات من الشمال الى الجنوب حتى صدور الدستور العراقي الجديد سنة 2005 ، اما الطريقة الثانية في الانفاق الاستثماري مستندة على الدستور العراقي بموجب المادة (118) لسنة 2005 التي اكدت على منح المحافظات غير منتظمة بإقليم صلاحيات واسعة على المستوى الاداري والمالي وقد نظمته هذه المادة قانون المحافظات غير منتظمة بإقليم المرقم (21) لسنة 2008 (المعدل) الذي بين الصلاحيات وواجبات المحافظات ، اذ بموجبه قد اعطى للمحافظات صلاحية وضع الخطط التنموية واخيار المشاريع الاستثمارية بما لا يتعارض مع خطط الاستثمارية التي ترسمها الحكومية الاتحادية.

والجدول ادناه يوضح التخصيصات نفقات الاستثمارية والمصروف الفعلي ونسب الانجاز وكما يلي :

النفقات الاستثمارية المخصصة والمصروفة لسنوات (2008 – 2020)



جدول (1) مبالغ بالملايين :

السنة	التخصيص السنوي /دينار	المصروف الفعلي /دينار	نسبة الانجاز المادي %	نسبة تطور بالتخصيصات
2008	30359111	14976015	49	----
2009	15639304	9648658	67	(48)
2010	23676773	14259656	60	51
2011	30066293	21082297	70	27
2012	52143240	29350951	56	73
2013	69373186	40384241	58	33
2014	-----	25390360	-----	--
2015	41214037	18564676	45	--
2016	25746311	14894008	58	(47)
2017	21417346	16464461	77	(17)
2018	23263362	13820332	59	9
2019	27946056	24422590	87	20
2020	-----	3208905	-----	--

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع الرسمي لوزارة المالية /الموازنة المفتوحة ووزارة التخطيط /دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية

نلاحظ من الجدول المعدة ان نسبة تنفيذ التخصيصات المالية لسنوات المختارة (2008 – 2020) كانت (49 ، 67 ، 60 ، 70 ، 56 ، 58 ، 45 ، 58 ، 77 ، 59 ، 87) على التوالي باستثناء سنتي (2014 ، 2020) لعدم اقرار الموازنة العامة للدولة ، حيث نلاحظ لم تصل نسبة تنفيذ الى (100%) ، اي عدم تحقيق التنفيذ كامل للتخصيص ، ويعود السبب الى الانخفاض السنوي في الانجاز المادي غالباً ما يوعز الى تأخر في تمويل التخصيصات او ضعف في اداء الوحدات



الحكومية المستفيدة من المشاريع الاستثمارية ، حيث كان افضل نسبة تنفيذ في سنة 2019 بواقع (87) ويعود السبب في زيادة الانجاز المادي الى تحسن اسعار النفط العالمية بالإضافة الى تحرير مدن العراق من التنظيمات الإرهابية وبدأ اعمار المدن المحررة ، اما نمو نسب تخصيصات الاستثمارية لسنوات البحث حيث بدأت بالانخفاض في سنة 2009 عن سنة 2008 بنسبة انخفاض (48%) ويعود السبب الى الازمة المالية التي شهدها العالم (ازمة الرهن العقاري) والتي ادت بدورها الى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام، والذي انعكس سلباً على اسعار النفط الخام ومن ثم على انخفاض الإيرادات النفطية ، التي تعتبر الشريان الرئيسي للإيرادات العامة بشكل عام ، وهذا كله ادى الى تخفيض التخصيص (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي سنة 2009) وبعدها بدأت تخصيصات بالنمو بعد زيادة اسعار النفط وبشكل ملحوظ وايجابي حيث بلغت لسنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 (51 ، 27 ، 73 ، 33) على التوالي ومن ثم انقطع سلسلة النمو في سنة 2014 بسبب عدم اقرار الموازنة ، وعدم قياس نمو سنة 2015 لنفس السبب ، ثم انخفاض بشكل كبير في سنة 2016 عن سنة 2015 وسنة 2017 عن سنة 2016 لتصل نسبة انخفاض (47، 17) على التوالي ، بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية من جهة ، ومن جهة اخرى زيادة تخصيصات نحو التجهيزات العسكرية لمحاربة التنظيمات الارهابية في المحافظات المحتلة ، وكذلك توجه في زيادة التخصيصات ايواء النازحين من تلك المناطق (حسب تقرير دائرة الاقتصادية في وزارة المالية لسنة 2017) ، ومن ثم شهدت نوع من الانتعاش في نمو التخصيصات خلال سنة 2018 وسنة 2019 لتصل الى (9 ، 20) على التوالي ، ويعود السبب الى انتعاش اسعار النفط العالمية من جهة والبدأ على اعمار المدن المحرر من التنظيمات الارهابية .

3-2 الحصيلة الضريبية الشركات :

تعتبر الضرائب المفروضة على دخول الشركات من اهم انواع الضرائب لما لها من عوائد مالية كبيرة تصل اكثر من (40%) من اجمالي الإيرادات الضريبية وقد بين قانون ضريبة الدخل المرقم 113 لسنة 1982 المعدل انواع الشركات التي تتحاسب ضمن مفهوم دخل الشركات من خلال المادة الاولى الفقرة (6) من القانون المشار اليه اعلاه التي نصت على (تعتبر شركة - الشركة المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة في العراق او خارجه وتتعاطى الاعمال التجارية او لها دائرة او محل عمل او مراقبة في العراق) حيث يتم فرض الضرائب على صافي دخل الشركة بسعر ضريبي نسبي بواقع (15%) من صافي الدخل عن اعمالهم قبل سنة التقديرية ، اي تحاسب عن اعمال سنة سابقة لغاية 1 من حزيران من سنة التقديرية ،



باستثناء شركات الاجنبية العاملة بالقطاع النفطي العراقي حيث حددت (35%) من دخل شركات التعاقد مع العراق حسب قانون فرض ضريبة على دخل الشركات النفط المتعاقد للعمل في العراق رقم (19) لسنة 2010 ، والجدول يبين مبالغ الضرائب المتحققة من التحاسب عن دخل الشركات:

نسبة النمو في الضريبة المفروضة على دخل الشركات، ونسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات الضريبية لسنوات 2008 – 2020 (مليون دينار) جدول رقم (2)

السنوات	ضريبة دخل شركات المتحققة	ايرادات الضريبة الاجمالية	نسبة 2/1	معدل النمو
2008	186331	539751	35	--
2009	245633	739000	33	32
2010	271456	881354	31	11
2011	335020	1073556	31	23
2012	418593	1382404	30	25
2013	555069	1361515	41	33
2014	630612	1465846	43	14
2015	631989	1723696	37	0.21
2016	1300190	3384175	38.4	106
2017	2375506	5093886	47	83
2018	1440029	4157089	35	(39)
2019	1286813	3116256	41	(11)
2020	1505155	3425551	44	17
متوسط المساهمة			42	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للضرائب

ومن الجدول اعلاه اتضح ان الضريبة المفروضة على صافي دخل الشركات شكلت نسب مرتفعة في الايرادات الضريبية حيث حققت متوسط مساهمة (42) من الايرادات الاجمالية للهيئة خلال سنوات البحث 2008 – 2020 . حيث كانت اقل نسبة تحققت في سنة 2009 بواقع (33%) ويعود السبب الى الاوضاع الامنية السيئة التي شهدتها العراق في تلك الفترة ، واعلى نسبة تحققت في سنة 2017 بواقع (47%) ويعود السبب الى اتساع نشاط وعدد شركات الاجنبية العاملة في القطاع النفطي ، اما بالنسبة الى لمعدلات النمو فقد تباينت نسب النمو بين الانخفاض والارتفاع لسنوات البحث 2008 –



2020 فكانت اعلى نسب نمو تحققت في سنة 2016 بمعدل نمو (106%) عن السنة السابقة ويعود السبب الى بداية الى زيادة بعدد شركات الاجنبية العامة في قطاع النفط سواء كانت رئيسية ام سائدة . بينما كانت ادنى نسبة تحققت هي (- 39 %) في سنة 2018 بسبب تقليل صادرات النفط مما ادى الى قلة في حصيلة الضريبة على الشركات الاجنبية عاملة في قطاع النفط الذي يعتمد دخلها على كمية النفط المستخرجة والمصدرة .

3-3 انعكاسات نفقات الموازنة الاستثمارية على الحصيلة الضريبة الشركات

يهتم هذا المبحث باختبار فرضية البحث من خلال قياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية كمياً باستخدام البيانات المالية التي تم الحصول عليها من (الهيئة العامة للضرائب ، وزارة المالية) عن نفقات الموازنة الاستثمارية واجمالي الضرائب المخططة والمتحققة لمختلف القطاعات ، وفيما يأتي الفقرات التي سيتناولها هذا المبحث:-

3-3-1 اختبار الفرضية : التي تنص " هل تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات"

اثبات الفرضية وذلك من خلال استخدام نفقات الموازنة الاستثمارية كمتغير مستقل والحصيلة الضريبية للشركات كمتغير تابع ، قام الباحث بالفصل بين الحدود الزمانية لما قبل سنة 2014 وما بعد سنة 2014 وذلك لدراسة الظاهرة محل البحث وبيان اثر نفقات الموازنة الاستثمارية على الحصيلة الضريبية ، من اجل اختبار هذه الفرضية ، يتم قياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات " ولغرض قياس ذلك كمياً من خلال احتساب معادلة الانحدار الخطي (Simple linear regression) إذ يعتبر نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط من اكثر ادوات التحليل الاحصائي استخداماً ، ويهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع ومتغير كمي اخر وهو المتغير المستقل . وبافتراض وجود متغير تابع ومتغير مستقل ، فانه يمكن صياغة النموذج على النحو الاتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

y_i : يمثل المتغير التابع



β_0 : يمثل الجزء الثابت

$\beta_1 x_{1i}$: يمثل المتغير المستقل

ϵ_i : يمثل الخطأ العشوائي

اذ سيتم اختبار علاقة الارتباط (Pearson Correlation) بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية للشركات) والمتغير المستقل (نفقات الموازنة الاستثمارية) كذلك اختبار التأثير باستعمال اختبار (F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحتسبة لتقدير معالم نموذج الدراسة ، فضلاً عن اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية واستعمال معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار التباين الذي تفسره الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات ، اضافة الى اثبات قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلائلها الاحصائية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS23) .

1- الاثبات الفرضية قبل سنة 2014/ من خلال استخدام نفقات الموازنة الاستثمارية كمتغير

مستقل وحصيلة الضريبية للشركات كمتغير تابع وكآتي:

جدول رقم (3) ارتباط بين نفقات الموازنة الاستثمارية وحصيلة ضريبة الشركات

المتغير المستقل X	المتغير التابع Y	قيمة معامل الارتباط .Correl	Sig.	الدالة الاحصائية
نفقات الموازنة الاستثمارية	الحصيلة الضريبية للشركات	.789	0.017	دال معنويا

يوضح جدول اعلاه مصفوفة الارتباط علاقة الارتباط بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية للشركات) والمتغير المستقل (الموازنة الاستثمارية) إذ تشير النتائج الى ان درجة الارتباط كان بلغت (0,789) عند مستوى معنوية (0,017) وهي اقل من مستوى الدلالة (0,05) اي دالة معنويا ويعد مستوى عالي من الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .



جدول (4) معامل التحديد ومعامل التحديد لاختبار الفرضية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	Sig. F Change
1	.789	.623	.548	111287.07	.623	8.264	.035

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 6,607

- يوضح الجدول (4) قيمة (F) المحسوبة والبالغة (8,264) عند مستوى معنوية (0.035) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (6,607)، ويتبين بأن العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم الانموذج ذات دلالة معنوية أقل من (0.05) ويستدل من ذلك إن للموازنة الاستثمارية تأثير معنوي مهم في الحصيلة الضريبية للشركات.
- واتضح ان المعادلة ذات قوة تفسيرية بدلالة معامل التحديد (R^2) مقدارها (0.623) في حين بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} (0.548) وهذا يعني بأن المتغير المستقل (نفقات الموازنة الاستثمارية) تفسر ما نسبته (62%) من إجمالي التغيرات الحاصلة في قيم المتغير التابع (الحصيلة الضريبية للشركات)، أما النسبة المتبقية والبالغة (38%) فإنه يعتبر من الأخطاء العشوائية في اختيار الاجابة المحددة او يعزى الى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في الأنموذج

جدول (5) نتائج قيم الثابت ومعاملات الانحدار في قياس تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	102872.266	104393.068		.985	.370
	الشركات	.012	0.004	.789	2.875	.035

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 2.015



- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وفق الجدول (5) وجود تأثير ذي دلالة معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (2,875) عند مستوى معنوية (0.035) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (2,015) وهذا يعني رفض فرضية العدم ($B_0=0$) وقبول الفرضية البديلة ($B_1 \neq 0$) أي أنه يعني هناك تأثير معنوي مهم للموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات. وبهذا تكون معادلة الانحدار التقديرية لتأثير الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات كما يأتي:
الحصيلة الضريبية للشركات = 102872.26 + (0.012) الموازنة الاستثمارية

وتشير قيمة معامل الانحدار في المعادلة أعلاه والبالغة (0.012)، على أن زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل (نفقات الموازنة الاستثمارية) ستؤدي إلى زيادة أيضا في المتغير التابع (الحصيلة الضريبية للشركات) بمقدار (0.012) أي أن العلاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبناءً على ذلك واعتمادا على النتائج الإحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة موفرة بذلك اجابة مفادها "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للنفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات"

2- الاثبات الفرضية بعد سنة /2014 من خلال استخدام نفقات الموازنة الاستثمارية كمتغير مستقل وحصيلة الضريبية للشركات كمتغير تابع وكآتي:

جدول (6) مصفوفة الارتباط للفرضية الفرعية الاولى

Correlations

المتغير المستقل X	المتغير التابع Y	قيمة معامل الارتباط .Correl	Sig.	الدلالة الاحصائية
الموازنة الاستثمارية	الحصيلة الضريبية للشركات	-.188	0.361	دال معنويا



يوضح جدول اعلاه مصفوفة الارتباط علاقة الارتباط بين المتغير التابع (الحصيلة الضريبية للشركات) والمتغير المستقل (نفقات الموازنة الاستثمارية) إذ تشير النتائج الى ان درجة الارتباط قد بلغت $(-0,188)$ عند مستوى معنوية $(0,361)$ وهي اكبر من مستوى الدلالة $(0,05)$ اي ان مستوى الدلالة غير دالة معنويا عند معنوية $(0,05)$ وتعد العلاقة بين المتغيرين عكسية وان مستوى العلاقة سلبية و ضعيفة من الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول (7) معامل التحديد ومربع معامل التحديد لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	Sig. F Change
1	.188	.035	-.206	616026.99	.035	.147	.721

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة $(0.05) = 7,708$

يوضح الجدول (7) قيمة (F) المحسوبة والبالغة $(0,151)$ عند مستوى معنوية (0.721) اصغر من قيمتها الجدولية والتي تساوي $(7,708)$ اي انها لم تتجاوز اختبار (F)، كما بلغ معامل التحديد (R^2) مقدارها $(0,035)$ وتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم الانموذج ليست ذات دلالة معنوية اقل من (0.05) مما يدل عدم وجود فروق معنوية وان الانموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة اي بمعنى قبول الفرضية الصفرية H_{01} وان الانموذج غير معنوي احصائياً ويستدل من ذلك إنه ليس للموازنة الاستثمارية اي تأثير معنوي مهم في الحصيلة الضريبية للشركات بعد سنة 2014 وبذلك نقبل الفرض الصفري ونصل الى نتيجة مفادها " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للنفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية للشركات"



الاستنتاجات

- 1- تذبذب في تنفيذ نسب الانجاز المادي للتخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية في مختلف القطاعات مما ينعكس سلباً على ارباح الشركات التي تعتمد على ما تنفقه الحكومة في اداء نشاطها ، والذي بدوره ينعكس على الحصيلة الضريبية.
- 2- تذبذب في نسبة نمو تخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية خلال سنوات البحث ، وذلك لتأثر الموازنة الاستثمارية للدولة بأسعار النفط العالمية لاعتماد الموازنة العامة على تصدير النفط بنسبة كبيرة تصل لأكثر من 90% من الإيرادات العامة .
- 3- عدم وجود اسس علمية لدى الهيئة العامة للضرائب في التخطيط لتحصيل الإيرادات الضريبية حيث كانت نسبة تنفيذ في سنوات المختارة للبحث تتجاوز (100%) وتصل الى 255% خلال سنة 2011.
- 4- يوجد ارتباط مهم بين نفقات الموازنة الاستثمارية والحصيلة الضريبية خلال سنوات البحث قبل سنة / 2014، حيث كانت العلاقة طردية بينهما كلما زادت نفقات الاستثمارية زادت الحصيلة الضريبية ، لكن هذه العلاقة تلاشت واصبحت عكسية بعد سنة / 2014

التوصيات

- 1- حث الجهات المستفيدة من المشاريع الاستثمارية على بذل الجهود على جميع الاصعدة ، لإنجاز المادي والفني لاستفادة من المشاريع، بالإضافة الى زيادة ارباح الشركات الذي ينعكس ايجاباً على الحصيلة الضريبية
- 2- على الجهات المعنية زيادة في تخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية في كافة قطاعات الخدمة والانتاجية ، لما لها من اهمية في انعاش الاقتصاد الوطني ، لتساع عمل ونشاط الشركات .



- 3- يجب تنوع مصادر تمويل نفقات الاستثمارية وعدم الاعتماد على الإيرادات النفط وذلك لتأثر النفط بالالتزامات العالمية وكذلك تأثيره بالعرض والطلب العالمي
- 4- عند تخطيط للإيرادات الضريبية من قبل الهيئة العامة للضرائب يجب اخذ الوضع الاقتصادي للبلد بنظر الاعتبار ، بالإضافة الى وضع اسس علمية وواقعية للخطط ، يمكن تطبيقها بشكل سليم وقريب من الواقع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

- 1- أبو حشيش ، خليل عواد، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى 2004 ،الحامد للطباعة، عمان الاردن
- 2- احمد حلمي جمعة ، عبد ناصر درويش، محاسبة الشركات ، طبعة الاولى 2010 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
- 3- اسماعيل خليل اسماعيل ، محاسبة الضريبية ، 2001 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد
- 4- امجد عبد المهدي مساعدة و محمود يوسف عقله ، دراسة في المالية العامة ، ط 1 2011 ، مكتبة المجتمع العربي عمان الاردن
- 5- الجنابي ، المالية العامة ، طبعة 2009 ، دار نشر المكتبة المالية، بغداد ، 2009
- 6- الجميل سرمد كوكب، الموازنة العامة للدولة مشاركة و شفافية و مسائلة، طبعة الاولى، 2008 ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل
- 7- الخطيب و شامية، خالد شحادة و احمد زهير ، اسس المالية العامة ، طبعة ثالثة 2007 دار الوائل للنشر ، الاردن
- 8- الخطيب و المهاني ، خالد شحادة و محمد خالد ، المحاسبة الحكومية، طبعة الاولى، 2008 ، دار الوائل للنشر ، الاردن
- 9- السعيد محمد شعيب ، وصلاح محمد كامل ، محاسبة في الشركات المساهمة ، طبعة 2003 ، مطبعة جامعة بنما
- 10- سمير صلاح ، المالية العامة ، طبعة 2015 ، منشورات زين الحقوقية بيروت لبنان
- 11- طارق الحاج، المالية العامة ، طبعة ثانية 2009 ، دار صفاء عمان الاردن



- 12- العلي عادل علي ، المالية العامة والقانون المالي الضريبي ، طبعة 2011، دار أثراء للنشر عمان الاردن
 - 13- عناية ، غازي ، المالية العامة والنظام المالي الاسلامي ، طبعة الاولى 1990 بيروت دار الجبيل
 - 14- الفضل مؤيد ونور، عبد الناصر، المحاسبة الادارية ، 2002 ، دار الميسرة للطباعة والنشر عمان الاردن
 - 15- القيسي اعاد ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، طبعة 2015 ، دار الثقافة عمان ، الاردن
 - 16- قيس عثمان ، محاسبة الشركات الاشخاص ، طبعة 2018 ، منشورات جامعة الافتراضية السورية
 - 17- الكرخي ، مجيد عبد جعفر، الموازنة العامة للدولة، طبعة 1999 ، دار الكتب للطباعة والنشر بغداد
 - 18- جدي شهاب ، الاقتصاد العام ، طبعة 2004، دار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر
 - 19- محمد مراد ، مالية الدولة ، طبعة 2004 ، مطبعة النهضة القاهرة مصر
 - 20- محمد المعارك ومحمد شفيق ، اصول وقواعد الموازنة العامة ، طبعة 2003، مطابع جامعة الملك سعود ،الرياض
 - 21- محمد سامي راضي ، محاسبة شركات الاموال ، طبعة 2011 ، دار التعليم للطباعة والنشر والتوزيع
 - 22- محمد المهاني واخرون ؛ محاسبة الضريبية 2017 ، منشورات مركز التعليم المفتوح ،جامعة دمشق
 - 23- نور، عبد الناصر وعدس، نائل حسن والشريف، عليان، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية 2008 ، دار الميسرة للنشر ، عمان، الاردن
 - 24- الهيتمي ، نوزاد عبد الرحمن ، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، طبعة الاولى 2006 ، دار المناهج للنشر، عمان
 - 25- يسرى ابو العلا ، واخرون ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، 2006 ، جامعة بنما ، مركز التعليم المفتوح ، مصر
- ثانيا: الرسائل والاطاريح:
- 1- شاكر محمد شهاب، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة 1968، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد – الجامعة المستنصرية، 1989



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (2) 2023



ثالثاً: الدراسات والمجلات :

1- خليل عزيز ومحمد محمد ، السياسة الضريبية في العراق بين الواقع والطموح نموذج الضرائب المباشرة (2004 – 2019) ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية في جامعة تكريت

المجلد 17 الجزء الثاني ، رقم 56، 2021

2- عقيل مكي ، التهرب الضريبي واثاره المترتبة في تنمية الاقتصادية في العراق واسبابه ،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية سنو السابعة عشر العدد الثاني والستين سنة 2019

رابعاً : المراجع الاجنبية

kinney,barfird&raiborn,cost Accounting :traditions Innovaion ,4th
edition:601 , south wstern